

المقدمة

إن جرائم الشيك تعد من أكثر الجرائم المالية إنتشارا ووجودا في الوقت الحاضر ، و هذا ناتج من كثرة التعامل بها وذلك لسهولة نقلها و التنقل بها مع أدائها لخدمات كثيرا قد يصعب نقل الأموال لها إن لم نقل يستحيل ، و على هذا يذهب البعض إلى القول بأن فكرة إيجاد الشيك و طرحه للتعامل أول مرة لا يقل أهمية عن فكرة إيجاد النقود أو العملات ، و لذا يدخل البعض بداية التعامل به ضمن مصاف الابتكارات الهامة .

و هذه الأهمية إزدادت أكثر نتيجة بداية الإستثمارات وما تتطلبه من أموال حيث أصبحت جرائم الشيك من أخطر ما يواجه عالم الأعمال بما يشيعه من أجواء فقدان الثقة بين المتعاملين .

و لقد حاول المشرع أن يعالج هذه الجرائم ويحمي هذه الورقة عند التعامل بها بإعتبارها أداة وفاء لا أداة إئتمان ، و لكن جاء الواقع على خلاف ذلك تماما ، فالمشرع رغم نصه في قانوني العقوبات و التجاري على هذه الجرائم و معالجتها بقدر رأى بأنه كاف لكن الأمور سارت على العكس من ذلك تماما، و مما ساعد على ذلك البنوك و المصارف نتيجة إنعدام منظومة قانونية بنكية ملزمة لجميع البنوك حامية لأموالها ولأموال المتعاملين معها ، وكذلك أيضا الشركات و المؤسسات التجارية

والأفراد بعدم إعطائهم أهمية لهذه الشيكات و التلاعب بها وجعلها كأداة نصب أو تملص من المسؤولية أو المماطلة على الأقل وأخيرا الأجهزة القضائية بعدم تطبيقها القانون تطبيقا سليما، فالمشرع رغم تفريقه بين الشيكات المدنية والشيكات التجارية وإختصاص الشيكات التجارية بعدة مميزات سواء في العقوبة أو الإجراءات إلا أن المطلع على الجانب العملي يرى كأن القانون التجاري و النصوص المتعلقة بالشيك فيه معطلة أو ملغية أصلا بينما المطلع على القوانين الأجنبية يرى بأنها في تطور مذهل لكي تتماشى مع تطور المجتمع و حاجياته ، ولكن عندما منذ أن صدر قانون العقوبات أول مرة و جاء بتلك النصوص لم يقم المشرع بتغييرها أو تعديلها رغم أن بعض الدول كفرنسا مثلا ألغت عقوبة جريمة الشيك بدون رصيد أصلا وأوكلت تلك المهمة إلى البنوك من عام 1992 و لكن عندما لازل الجدل قائما هل جريمة الشيك جريمة عمدية و يشترط فيها القصد الخاص كما نص المشرع في المادة 374 عندما قال ((كل من أصدر بسوء نية شيكا)) أم هي جريمة مادية و القصد الجنائي فيها ثابت بمجرد الإصدار للشيك أو أن الخطأ فيها مفترض ؟ .

حيث أن هذا النص أصلا كان على المشرع أن يتنبه فيه إلى إنتهاكه لمبدأ الشرعية العقابية المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون العقوبات و التي تقول لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن بغير قانون ، و لما كان لا عقوبة إلا بقانون فإنه كان يجب

على المشرع أن لا يترك الحد الأقصى للغرامة مطلقا غير مقيد
لأنه في هذا إنتهاك لمبدأ الشرعية و إخلال القاضي محل السلطة
التشريعية في فرض العقوبات التي يراها مناسبة و لو كثرت كما
نصت المادة ، هذه الإشكالات و غيرها كثير هي التي دفعتنا إلى
بحث هذا الموضوع قاصدين من وراء ذلك كله هو المساهمة قدر
الإمكان بإقتراح بعض التعديلات على المنظومة القانونية للشيك
مع تبصير الأفراد و المشرع بأخطار المشكلة حتى نتفادى أكبر
قدر من الجرائم التي يتخبط فيها المجتمع و التي أصبحت تفوق
حوادث المرور .